الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/3/Add.3
12 August 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحر

لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

١٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية، عملاً بالفقرتين ٢(أ) و٢(ب) من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة عن التنفيذ، بما في ذلك التقارير عن العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل

اضافة

مساهمات الاجتماع الاقليمي للبلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة

مذكرة أعدتها الأمانة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولاً - تنظيم الاجتماع	١-١٢	٣
ألف - افتتاح الاجتماع	١-٣	٣

(A) GE.02-63530 170902 240902

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
باء - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين.....	٤	٣
جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	١٠-٥	٣
دال - الحضور	١١	٥
هاء - الوثائق.....	١٢	٥
ثانياً - موجز المناقشات.....	١٩-١٣	٦
ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات	٧٨-٢٠	٨
ألف - الاستنتاجات	٤١-٢٠	٨
باء - التوصيات.....	٧٨-٤٢	١٢

المرفقات

الأول - التحضير للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية	١٨
الثاني - المسائل الإقليمية عدا لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.....	٢٠
الثالث - قائمة المشتركين	٢١

أولاً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

١- افتتح الاجتماع الاقليمي الخامس لمراكز التنسيق الآسيوية، في دمشق، الجمهورية العربية السورية، في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ لإتاحة فرصة للبلدان الأطراف الآسيوية وشركائها لصياغة الاستنتاجات والتوصيات بوصفها مساهمة اقليمية في الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٢- وأدلى السيد هاما أربا ديالو، الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ببيان افتتاحي سلط فيه الأضواء على الانجازات التي تحققت في إطار الاتفاقية، والمبادرات والقضايا المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر إعداداً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وعلى عملية الاستعراض من خلال التقارير الوطنية لتسهيل تنفيذ الاتفاقية، والقضايا الأساسية التي تتطلب اهتمام الاجتماع. وتحدث السيد توفيق بن عمارة، المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمهورية العربية السورية، في ملاحظاته الافتتاحية عن مختلف الأنشطة التي تم الاضطلاع بها لمساعدة أصحاب المصلحة السوريين على تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر، وإصلاح الأراضي المتردية والتخفيف من آثار الجفاف. وألقى سعادة السيد عدنان خزام، وزير البيئة في الجمهورية العربية السورية، خطاباً رئيسياً شدد فيه على الأهمية السياسية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر باعتبارها أحد التدابير الرئيسية في مجال سياسة النهوض بالتنمية المستدامة في بلده.

٣- وأدلى كل من سعادة السيد كيشيشيرو أماي (اليابان)، والسيدة أنيت شماس (ألمانيا) والسيد جوس لّبرس (هولندا) ببيانات نيابة عن حكوماتهم، التي كانت قد قدمت الدعم لتنظيم هذا الاجتماع. وتحدثوا عن برامج المساعدة الدولية المتواصلة التي تنفذها حكوماتهم من أجل عملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

باء - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

٤- انتخب المشاركون السيد خالد الشرع (الجمهورية العربية السورية) رئيساً للاجتماع. وانتخبوا كلاً من السيد راجكومار شاندراموهان (الهند)، والسيد سوبون شومشان (تايلند) نائبين للرئيس. كما انتخب السيد اينوكي راتوكالو (فيجي) مقرراً للاجتماع.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥- اعتمد المشاركون جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحته الأمانة.

٦- ووضع الاجتماع الذي انعقد في الفترة من ٨ إلى ١٢ تموز/يوليه عدداً من الاستنتاجات والتوصيات لتقديمها إلى الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وترد هذه الاستنتاجات والتوصيات في الفصل الثالث من هذا التقرير.

٧- واستمع المشاركون في الاجتماع إلى التقارير الوطنية من البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة التالية:

الأردن	الجمهورية العربية السورية	الكويت
استراليا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	لبنان
الإمارات العربية المتحدة	سري لانكا	المملكة العربية السعودية
أوزبكستان	الصين	منغوليا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	طاجيكستان	ميانمار
باكستان	فيجي	نيبال
بالاو	فييت نام	الهند
بنغلاديش	قيرغيزستان	اليمن
تايلند	كازاخستان	
تركمانستان	كمبوديا	

٨- واستمع الاجتماع أيضاً إلى عرض للتقارير دون الاقليمية التالية: برنامج العمل دون الاقليمي لحوض بحر آرال (عرضته أوزبكستان)، وبرنامج العمل دون الاقليمي لغربي آسيا (عرضه برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الاقليمي لغرب آسيا).

٩- كما استمع الاجتماع إلى عرضٍ لتقارير الأطراف المتقدمة التالية:

ألمانيا	جمهورية كوريا
بلجيكا	هولندا
الجماعة الأوروبية	اليابان
الجمهورية التشيكية	

١٠- كذلك استمع الاجتماع إلى بيانات من منظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والمتعددة الأطراف التالية:

منظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة

المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة

دال - الحضور

١١- ترد قائمة الحضور في المرفق الثالث بهذه الوثيقة.

هاء - الوثائق

١٢- قدمت الوثائق التالية إلى الاجتماع للنظر فيها:

ICCD/CRIC(1)/3	استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة عن التنفيذ، بما في ذلك التقارير عن العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل
ICCD/CRIC(1)/3/Add.1	تحليل توليفي وأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة والتقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الاقليمية والاقليمية في آسيا
ICCD/CRIC(1)/6	استعراض التقارير المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف عن التدابير المتخذة من أجل مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة في جميع المناطق في إعداد برامج العمل وتنفيذها، بما في ذلك المعلومات عن الموارد المالية التي وفرتها أو تقوم بتوفيرها بمقتضى الاتفاقية
ICCD/CRIC(1)/6/Add.1	تحليل توليفي وأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف

ICCD/CRIC(1)/7 استعراض المعلومات المقدمة من الهيئات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، عن أنشطتها الداعمة لإعداد وتنفيذ برامج العمل بمقتضى الاتفاقية

ثانياً – موجز المناقشات

١٣- قدم ممثلو ثمانية وعشرين بلداً من البلدان الأطراف الآسيوية تقاريرهم الوطنية بحسب الفئات دون الاقليمية. ولم يضم أي فئة واحد من هذه الفئات أكثر من خمسة تقارير وذلك لتشجيع النقاش بشأن القضايا المطروحة وتيسيره. وقدمت بلدان عديدة تقاريرها بحسب مواضيع الاستعراض الرئيسية التي اختارها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة. كما قدمت تقارير عن وضع برامج العمل دون الاقليمية في آسيا الوسطى، وتنفيذ برنامج العمل دون الاقليمي في غرب آسيا. وقدمت تقارير خاصة عن ظاهرة العواصف الرملية في شمال شرق آسيا، وبرنامج العمل الوطني للجمهورية العربية السورية. وكانت هناك سبعة تقارير قدمتها البلدان الأطراف المتقدمة بشأن شراكاتها مع البلدان الأطراف المتأثرة.

١٤- ومن أهم القضايا التي غطتها التقارير المشكلات والأولويات الرئيسية لكل بلد، والنهج المتبعة في تنفيذ الاتفاقية بما في ذلك التنسيق المؤسسي وتعزيز المؤسسات؛ وحالة إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية والتقييدات التي تواجهها من قبيل الحاجة للتمويل، وقصور القدرات، والدراية التقنية، والقدرة على الرصد. وشمل النقاش أيضاً الحديث عن وضع واعتماد نهج قائم على المشاركة، والملكية على مستوى القاعدة الشعبية والاحتياجات في مجال القدرات، وقوانين اصلاح الأراضي، وكسب العيش المستدام والحد من وطأة الفقر، وعرض التجارب الناجحة، ووضع مؤشرات للتصحر، وحماية المعارف التقليدية واستخدامها إلى جانب التكنولوجيا الحديثة. وأعرب الاجتماع عن الحاجة إلى تطوير أوجه التآزر بين اتفاقية مكافحة التصحر والخطط الإنمائية الوطنية، وبرامج التخفيف من حدة الفقر والاتفاقيات البيئية الأخرى. وطلبت البلدان التي استكملت إعداد برامج عملها الوطنية، بما فيها بلدان آسيا الوسطى الخمسة كلها، تنظيم اجتماعات تشاورية مع الجهات المانحة بغية إقامة الشراكات من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية. ولفت المشاركون الانتباه إلى انعدام النهج المتسقة أو المتماسكة في تنفيذ برامج العمل الوطنية بالنظر إلى نقص التمويل، رغم أن بعض البلدان كانت تنفذ مشاريع تتصل بالتنوع الحيوي. وتشكل برامج العمل الوطنية في بعض البلدان إطاراً متكاملاً للعمل في القطاعات المعنيّة؛ وأشارت البلدان الأطراف إلى أن إدماج اتفاقية مكافحة التصحر من حيث مساهمتها الإضافية في البرامج القائمة يشكل تحدياً يتعين عليها أن تواجهه. وأنه يتعين في التقارير الوطنية زيادة التشديد على الجوانب العلمية والتكنولوجية والآثار المترتبة عليها. وكانت قضية إدارة الموارد المائية موضع بحث مستفيض، ولا سيما فيما يتعلق باحتياجات آسيا الوسطى وغرب

آســـيا. وأســـفر ذلك عن وضع توصية تتعلق باستعمال الفضلات السائلة ومياه المجاري بعد معالجتها في الزراعة وتثبيت الكثبان الرملية. وكشف بحث التشريعات والمؤسسات عن الحاجة إلى تعليم عامة الناس كيفية اتخاذ التدابير المناسبة في سبيل مكافحة التصحر. وتطرق البحث أيضاً إلى وضع مشاريع إرشادية على مستوى الميدان من أجل النهوض بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

١٥- وتركـــز بحث المرفق المتعلق بالتنفيذ الاقليمي لآسيا على شبكات البرامج المواضيعية التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الاقليمي الآسيوي المنعقد في ١٩٩٧ في بيجين، الصين. وقدم مديرو المهام في شبكات البرامج المواضيعية الآســـيوية ملخصـــات مستوفاة عن أنشطة شبكات كل منهم: (الشبكة ١: رصد وتقيم التصحر، الشبكة ٢: الحراجة الزراعية وحفظ التربة، الشبكة ٣: إدارة المراعي وتثبيت الكثبان الرملية، الشبكة ٤: إدارة الموارد المائية لزراعة الأراضي الجافة، والشبكة ٥: تعزيز القدرات لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف). وقدمت كل من إندونيســـيا وســـري لانكا وفيجي موجزاً عن التطورات الأخيرة في مجال التعاون دون الإقليمي الناشئ من أجل مكافحة التصحر واستصلاح الأراضي المتردية وتخفيف آثار الجفاف في المناطق دون الإقليمية بجنوب شرق آسيا، وجـــنوب آســـيا والمحيط الهادئ. وتُعتبر شبكات البرامج المواضيعية وبرامج العمل دون الإقليمية أمراً أساسياً في استكمال شبكات برامج العمل الوطنية وينبغي تطويرها تبعاً لذلك. واعتبر المشاركون أيضاً أن التدريب المتعلق بشـــبكات الـــبرامج المواضـــيعية بالغ الأهمية. ويشكل تقاسم المعلومات نشاطاً أساسياً في إطار شبكات البرامج المواضـــيعية وبـــرامج العمـــل دون الإقليمية. غير أن البعض أعربوا عن قلقهم إزاء قدرة البلدان على استخدام المعلومات على الوجه المناسب. واعتبرت محاكاة التجارب الناجحة ووضع مشاريع إرشادية أمراً أساسياً لنجاح التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

١٦- وكانـــت الـــبلدان الأطـــراف المتقدمة والجماعة الأوروبية قد لخصت في بياناتها أولوياتها هي في مجال السياسات العامة؛ والأولويات والأهداف التي اعتُمدت على الصعيد الدولي من قبيل الحدّ من وطأة الفقر في العالم؛ والقـــنوات الـــتي ينبغي أن تقدم من خلالها مساعدتها الإنمائية الرسمية، مثل القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، والصكوك الخاصة وبرامج المنظمات غير الحكومية.

١٧- وشـــدد المشـــاركون عند نهاية الاجتماع على أهمية اتفاقية مكافحة التصحر باعتبارها وسيلة مفيدة من وسائل التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، وعملاً بالمقرر ١/م أ-٥ بشأن إجراءات إبلاغ المعلومات واستعراض تنفـــيذ الاتفاقية، وافقوا على اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المرفقة أدناه وتقديمها للنظر فيها واتخاذ الإجراءات المناســـبة بشأنها إبان الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي ستُعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

١٨- وتم الاتفاق أيضاً على أن تجمع الأمانة بين البيانات/الملاحظات الافتتاحية وغيرها من البيانات الملقاة في الاجتماع إضافة إلى التحضير لأعمال المؤتمر.

١٩- وأخيراً أعرب المشاركون عن خالص تقديرهم لحكومة الجمهورية العربية السورية لاستضافتها الاجتماع وللحكومات الأخرى لما قدمته من دعم من أجل تنظيمه.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

١- *إعداد التقارير الوطنية وعملية الاستعراض*

٢٠- مكّن الاستعراض الانتقائي لتنفيذ الاتفاقية استناداً إلى المواضيع السبعة التي حددها المقرر ١/م أ-٥ الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة من إجراء تحليل متعمق لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وينبغي أن تزيد التقارير الوطنية من التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية. وثمة حاجة في الوقت نفسه لتقديم لمحات عن البلدان لتوفير بيانات فيزيائية حيوية واجتماعية - اقتصادية أحدث وأشمل وأكثر صلة بالموضوع.

٢- *قضايا السياسات العامة*

٢١- وفي إطار تزايد الضغوط السكانية واستمرار تغير المناخ فإنه يتعين النظر إلى برامج العمل الوطنية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، والتي تهدف إلى النهوض بأنشطة مكافحة التصحر واستصلاح الأراضي المتردية وحفظ التنوع الحيوي و/أو التخفيف من آثار الجفاف، بوصفها أدوات لتنسيق وبرمجة السياسات العامة تساعد على تكامل الجهود الوطنية لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع سُبل كسب العيش المستدامة على كافة المستويات.

٣- *العملية القائمة على المشاركة*

٢٢- أظهرت التقارير المقدمة أنه تم إنشاء مختلف الآليات الرامية إلى إشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على نحو يتسم بالفاعلية. وتشمل هذه الآليات حلقات دراسية لرفع مستوى الوعي، وحلقات العمل لرسم برامج العمل الوطنية، وحلقات عمل حول التآزر وشبكات المعلومات. وأفلحت حملات التوعية في زيادة مشاركة عامة الناس في عمليات اتفاقية مكافحة التصحر في المرحلة المبدئية. ويتزايد الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية في تعبئة الدعم العام على المستوى الوطني، ومع ذلك فإنه ما زال يُعتبر بذل المزيد من الجهود لإشراك المجتمع المدني أمراً ضرورياً. وكان لبعض المنظمات غير الحكومية دورها في الربط بين المحافل

الدولية للحوار حول السياسات العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية وبين شبكات أصحاب المصلحة الوطنيين. وقد يسَّرت شـــبكة المعلومـــات القائمة على الإنترنت الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر تقاسم المعلومات بين عدد كبير من أصـــحاب المصـــلحة. وقد يكون من المفيد وضع معايير ومؤشرات لتقييم مستوى مشاركة أصحاب المصلحة في عملية الاتفاقية.

٢٣- وقـــد أثبتت حملات رفع مستوى الوعي والحلقات الدراسية وبرامج التدريب فعاليتها في حشد مشاركة عامة الناس في الأنشطة الرامية إلى مكافحة تردي الأراضي وأنشطة التخفيف من آثار الجفاف كجزء من السياسة الوطنـــية للنهوض بالتنمية المستدامة وحماية البيئة. غير أن ثمة حاجة واضحة للمضي قُدما في حملات التوعية على كافة المستويات، مع الاهتمام الواجب بدور المرأة فيها. حيث إنه ينبغي الاستزادة من تعزيز هذا الدور.

٢٤- ومن المسلم به أن ثمة حاجة للبيانات والمعلومات للنهوض بمشاركة أصحاب المصلحة ورفع مستوى الوعي بشأن قضايا تردي الأراضي والتصحر.

٤- *الأُطر التشريعية والمؤسسية والتنسيق*

٢٥- لقد دأبت مراكز الاتصال الوطنية المعنية باتفاقية مكافحة التصحر وهيئات التنسيق الوطنية على احتلال مركز الريادة في تنفيذ الاتفاقية وما فتئت تسعى لإدماجه في الإطار الإجمالي للسياسات الوطنية الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة. غير أن الموارد المحدودة ما زالت تعوق القدرة على دعم التنفيذ الفعال للاتفاقية على المستوى الوطني. ولا بد من توجيه الدعم على وجه التحديد في اتجاه تنفيذ الاتفاقية.

٢٦- ويُعتبر عمل مراكز الاتصال الوطنية مفيداً في تعزيز تنسيق العمل اللازم لدفع تنفيذ الاتفاقية إلى الأمام. بيد أن التنسيق ما بين الوزارات يظل يشكل تحدياً كبيراً لا بد من التصدي لـــه. فالصبغة المتعددة الاختصاصات التي تتسم بها أغراض الاتفاقية تساهم في جعل التنسيق على المستوى الوطني مهمة عسيرة. وقد عزز إشراك ممثلي المجتمع المدني في مراكز الاتصال من فاعلية أعمال التنسيق التي تضطلع بها هذه المراكز.

٢٧- وتم التنويه برسم وتنفيذ القوانين المحلية ذات الصلة من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على نحو فعال. غير أن هذه القوانين تشترط على أصحاب الأراضي اتخاذ التدابير الضرورية لمنع التصحر/تردي الأراضي وإبلاغ السلطات عندما ينتشر التصحر في هذه الأراضي. وقد ثبت أن توسيع نطاق الملكية الخاصة للأراضي، ولا سيما بالنســـبة، لـــلمرأة، المدعومة بالقوانين المحلية المناسبة، يشكل حافزاً قوياً يدفع أصحاب الأراضي إلى اتخاذ تدابير مناسبة للعناية بالأرض، عندما يقترن ذلك بالصكوك الاقتصادية اللازمة. وفي بعض البلدان أثبتت اللوائح المتعلقة بالرعي في الأراضي المشاع فعاليتها في الحفاظ على الغطاء النباتي في الممتلكات المشاع.

٥- تعبئة الموارد وإقامة الشراكات

٢٨- وتم التأكيد على الأسباب الداعية لإنشاء الآليات حسب متطلبات البلدان المتأثرة من أجل تطوير أو استكمال ترتيبات إقامة الشراكات. ويصبح إشراك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في هذه الآليات ضرورة أكثر إلحاحاً مع انتقال عملية التنفيذ من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التشغيل. ولا بد من الاعتراف بدور الآلية العالمية في تيسير هذه العملية وتعزيزها.

٢٩- ويمكن في الوقت ذاته أن يلعب الأساس السليم لمصادر التمويل الممكن التنبؤ بها للأنشطة المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر دوراً هاماً في النهوض ببلوغ النتائج المتوقعة. ويتعين متابعة التطورات الأخيرة التي شهدها مرفق البيئة العالمية فيما يخص مجال التركيز الجديد بالنسبة لتردي الأراضي، وبصورة رئيسية التصحر وإعادة التحريج، كوسيلة لتعزيز دعم مرفق البيئة العالمية من أجل نجاح تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر متابعة نشطة، كما وافق على ذلك مجلس مرفق البيئة العالمية.

٣٠- وفي حين أن المنتدى الآسيوي الأول بشأن إقامة الشركات من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، الذي تم تنظيمه في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في بيجينغ، الصين، لم يسفر عن النتائج المتوخاة من حيث تعبئة الموارد، إلا أنه ساعد البلدان على تحسين آليات التنسيق الوطنية فيها وتوطيد دعائم الحوار الذي تجريه مع الشركاء الدوليين.

٣١- وعلى الرغم من زيادة الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، فإن الموارد التي وفرتها الميزانيات الحكومية الوطنية غالباً ما كانت غير كافية للاضطلاع بالعمل المطلوب. وفي حين أنه ينبغي زيادة المخصصات المحلية من الميزانيات الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر، فإن الدعم المالي الدولي للبلدان النامية المتأثرة ما زال أقل بكثير مما هو لازم وضروري. ولا بد من الإشادة في هذا الإطار بجهود تلك البلدان التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية بمستويات توازي ٠,٧ في المائة أو أكثر من ناتجها المحلي الإجمالي. وحث المشاركون في الاجتماع البلدان الأطراف المتقدمة التي لم تبلغ هدف نسبة ٠,٧ في المائة بعد أن تبذل جهوداً ملموسة لتحقيق هذا الهدف.

٣٢- وعلى الرغم من أن الصناديق الوطنية المخصصة لمكافحة التصحر لم تثبت فعاليتها في تعبئة الموارد المالية بعد، فقد شجع المشاركون البلدان الأطراف المتأثرة التي لم تنشئ مثل هذه الصناديق بعد على المبادرة إلى إنشائها.

٣٣- إن توليد الدخل في الأراضي الجافة يمكن تعزيزه بإتاحة المزيد من الفرص لوصول منتجات الأراضي الجافة إلى الأسواق الدولية. وقد تم تعزيز السياحة الإيكولوجية في بعض البلدان فولّدت دخلاً تشتد الحاجة إليه في المناطق المتأثرة. ومن شأن وضع مبادئ توجيهية بهذا الخصوص أن يعود بالفائدة على الأطراف.

٣٤- ويـــتعين على وكالات التمويل الدولية أيضاً أن تعبئ المزيد من إمكانياتها تعبئة كاملة لتلبية الاحتياجات الملحة لعملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٦ - أوجه التآزر

٣٥- ســـيكون من المفيد جداً الترويج لاتفاقية مكافحة التصحر باعتبارها عنصراً أساسياً من مجموعة صكوك السياسة العامة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ، والحفاظ على التنوع الحيوي وحفظ الأراضي الرطبة. وينبغي تسهيل النهوض بتنفيذ السياسات والبرامج على نحو تآزري لمعالجة القضايا البيئية الأخرى من قبيل تغير المناخ والتنوع الحيوي بطريقة أكثر تكاملاً.

٣٦- وقد أثبتت حلقة العمل الوطنية بشأن مكافحة التصحر وتعزيز التآزر في تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطـــراف، التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في أولان باتور، منغوليا، أن مثل هذه الحلقات ذات فعالية في تحسين تنسيق أنشطة أصحاب المصلحة الوطنيين.

٧ - استصلاح الأراضي المتردية ونظم الإنذار المبكر

٣٧- لقـــد ثبـــت نجـــاح مجموعة كبيرة من التدابير الرامية إلى إصلاح الأراضي المتردية ومنع التصحر/تردي الأراضـــي، والتخفـــيف مـــن آثار الجفاف والنهوض بتحديد الغطاء النباتي وإعادة التحريج في الأراضي الجافة والمـــتردية. وتم ذلك من خلال تنفيذ مشاريع واسعة النطاق وأنشطة ضيقة النطاق ترتكز على المجتمعات المحلية. ويعتبر إشراك المجتمع المحلي وتقاسم المنافع على النحو الملائم شرطين أساسيين لضمان استدامة المشاريع. وتشكل أنشطة الزراعة الحراجية أداة مفيدة في تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في إدارة الأراضي والنظام الإيكولوجي، في الوقـــت الذي تساهم فيه في حفظ التربة وتوفير المنافع الاقتصادية الفورية. وقد تم تحقيق نتائج لا يستهان بها من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى وقف تحرك الكثبان الرملية باستخدام شتى الطرائق، واتخاذ تدابير لحفظ المياه عن طريق شبكات الري الكبرى ومستودعات المياه الصغيرة وتوفير مرافق تجمع المياه واستخدام المياه المبتذلة المعالجة. ويظل دور الحكومات في تخطيط وتنفيذ السياسات الوطنية المتصلة بقضايا مثل الزراعة الحراجية، وتثبيت الكثبان الرملية واستخدام المياه دوراً بالغ الأهمية.

٣٨- وكانـــت خـــرائط استخدام الأراضي المشفوعة ببيانات عن الظروف المناخية ذات فائدة في وضع نظم الإنـــذار المـــبكر لمكافحة التصحر وتردي الأراضي، وتخفيف آثار الجفاف وأثر ظاهرة النينيو. غير أن المقاييس ونطاقات التبيان المستخدمة في وضع مثل هذه الخرائط والبيانات تتفاوت من بلد إلى آخر.

٣٩- وثمـــة ما يبرر زيادة الدعم المقدم إلى شبكات البرامج المواضيعية وبرنامج العمل الإقليمي الآسيوي ولجنة العلم والتكنولوجيا.

٨ - الرصد والتقييم

٤٠- تتزايد أهمية الأنشطة الرامية إلى رصد وتقييم استخدام الأراضي في تعزيز فعالية التدابير الرامية إلى النهوض بـــتحديد الغطاء النباتي وإعادة التحريج في الأراضي الجافة والمتردية. ويعوق استعمال مختلف المعايير والمؤشرات وتفاوت مستوى تطبيقها الاستفادة من التحليل الحيزي والتسلسلي المقارن على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وتشكل محدودية القدرات المؤسسية البشرية والمالية في هذه المجالات عوائق في سبيل الاضطلاع بأعمال الرصد والتقييم على نحو فعال.

٩ - التكنولوجيا والمعارف

٤١- تم اســـتخدام طائفة واسعة من التقنيات والتكنولوجيات والمعارف التقليدية في إصلاح الأراضي المتردية، ومـــنع التصحر وتردي الأراضي، والتخفيف من آثار الجفاف وتعزيز تجديد الغطاء النباتي وإعادة التحريج. وقد مكنـــت شـــبكات الـــبرامج المواضـــيعية الآســـيوية كافة أصحاب المصلحة من تبادل الخبرات الناجمة في تنفيذ التكنولوجـــيات والتقنـــيات المناسبة. ومن المهم أن تشمل هذه الشبكات برامج التوعية ومشاركة المجتمع المدني كذلك، ومن فيها. كما أن من الضروري تعميم وتطبيق المعارف التقليدية وأفضل الممارسات جنباً إلى جنب مع التكنولوجـــيات الحديثة، حيثما يكون مناسباً، بعد تكييفها مع الظروف المحلية. وهناك حاجة للمزيد من الدعم المـــالي والتقني وغيره من أنواع الدعم لهذا الغرض، وأهمها نقل التكنولوجيا. كما تدعو الحاجة إلى وجود آليات لرصد وتقييم هذه العملية. كما يعدّ دور لجنة العلم والتكنولوجيا في تسهيل عملية التعاون بين الجنوب والجنوب والشمال والجنوب في هذا المجال دوراً هاماً.

باء - التوصيات

١ - المستوى الوطني

٤٢- أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والآلية العالمية مدعوّتان إلى تيسير إرساء آلية تشاورية ترتكز عـــلى الـــبلدان بـــين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين، والبلدان الأطراف المتقدمة، والبلدان والوكالات المانحة الدولـــية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بهدف بناء المزيد من الشراكات، ودعم تكـــامل البرامج وزيادة فعالية الأنشطة التعاونية. وينبغي تعبئة الموارد المالية لتنفيذ تدابير ملموسة للنهوض بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان المعنية.

٤٣- ولا بد من تسريع عملية إعداد برامج العمل الوطنية وصياغة عمليات التنفيذ وزيادة دمجها في صلب التخطيط الوطني، وذلك بدعم من الآلية التشاورية الوارد ذكرها في الفقرة ٤٢ أعلاه.

٤٤- وسوف يكون من شأن عملية التشاور هذه أن تزيد من تيسير إدماج اتفاقية مكافحة التصحر في تنفيذ صكوك السياسات الاجتماعية الاقتصادية، من قبيل استراتيجيات الحد من الفقر، حسبما يكون مناسبا. وفي الوقت الذي يتم فيه النهوض بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر بالتوازي مع تنفيذ صكوك السياسات العامة من أجل إدارة الموارد الطبيعية، فإن ثمة حاجة لتوسيع نطاق الرابط بين تنفيذ الاتفاقية وغيرها من تدابير السياسات العامة ذات الصلة. ومن شأن ارتباط تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر واستراتيجيات الحد من الفقر في الوقت نفسه أن يعزز من عملية تمكين السكان والمجتمعات المنخفضة الدخل في مناطق الأراضي الجافة و/أو المتردية.

٤٥- ولا بد من زيادة الموارد المالية المخصصة في الميزانيات الوطنية بصورة منتظمة بحيث تعكس الملكية الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر والالتزام بها. كما يمكن أن تتخذ الملكية القطرية للعملية نفسها شكل تقديم مختلف المساهمات والالتزام من جانب كافة أصحاب المصلحة في المجتمع المدني.

٤٦- ويتعين أن تبادر البلدان الأطراف، والوكالات المهتمة بالأمر وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر إلى دراسة جدوى تسهيل وصول المنتجات الزراعية من الأراضي الجافة إلى الأسواق، والفوائد المحتمل أن تترتب على ذلك بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية.

٤٧- ولا بد من الارتقاء بمستوى الأطر التشريعية القائمة بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية، حيثما دعت الضرورة إلى ذلك، وذلك من أجل النهوض بحفظ الأراضي وملكيتها من خلال توفير الحوافز لملاك الأراضي وربما ساعدت زيادة امتلاك الأراضي من جانب مجموعة من أصحاب المصلحة أو المجتمع المحلي على تعزيز إدارة النظم الإيكولوجية على المستوى المجتمعي. ولا بد من توفير حوافز أخرى من خلال التشريعات أو التدابير الإدارية المناسبة لدعم هذه المبادرات.

٤٨- ويعتبر الإعراب عن الإرادة السياسية، حيثما تدعو الضرورة إلى ذلك، من جانب السلطات الحكومية العليا أمراً ضرورياً لتعزيز فعالية التنسيق الأفقي فيما بين الوزارات والدوائر المختصة ذات الصلة. ويتعين إنشاء هيئات تنسيق وطنية بطريقة تسمح بمشاركة كل من المجتمع المدني والأوساط العلمية إضافة إلى المؤسسات الرسمية والوزارات المختصة فيها. حيث إن ذلك من شأنه أن يضمن التنسيق اللازم لتسهيل تنفيذ الاتفاقية.

٤٩- ولا بد من متابعة إشراك وشمل ممثلي المجتمع المدني في عملية التنفيذ واتخاذ القرارات متابعة حازمة ودعمها بالسياسات العامة والأطر التنظيمية ذات الصلة بغية زيادة فعالية هيئات التنسيق الوطنية في أعمالها التنسيقية، بين أمور أخرى.

٥٠- وتشجع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر على القيام، بمشورة لجنة التعلم والتكنولوجيا، بتسهيل تقييم العملية المرتكزة على المشاركة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر وذلك من خلال تحديد المعايير والمؤشرات المناسبة واستعراض الآليات الممكنة لدعم العملية القائمة على المشاركة.

٥١- وتقتضي العديد من مشكلات مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي المتردية إجراء المزيد من البحوث. ولا بد من زيادة الدعم من خلال المصادر الداخلية والخارجية لتمكين معاهد البحوث من استحداث نُهُج وتكنولوجيات جديدة. ويتعين إيصال النتائج إلى المؤسسات الوطنية وإلى مختلف المستويات، بما فيها مستوى القاعدة الشعبية.

٥٢- ويتعين تعزيز حملات زيادة الوعي وبرامج التوعية التي تستهدف مجموعات قطاعية محددة، مثل المسؤولين الحكوميين، والمزارعين والرعاة والنساء والشباب والمعلمين والأكاديميين.

٥٣- وتدعى الأطراف إلى تسهيل تدابير بناء قدرات أصحاب المصلحة على الاضطلاع ببرامج تآزرية محددة من أجل اصلاح الأراضي المتردية، والتخفيف من آثار الجفاف، والحفاظ على الغطاء النباتي الطبيعي، وحماية التنوع البيولوجي واستصلاح الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية على المستوى المحلي، وذلك بدعم من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والوكالات المعنية.

٥٤- وينبغي المضي قُدماً في تدعيم القدرات المؤسسية لمراكز التنسيق الوطنية وفقاً لمسؤولياتها الوطنية والدولية. ويتعين استعراض التقدم المحرز في هذا المجال في الوقت المناسب.

٥٥- ولا بد من تشجيع الاستزادة من دمج أنشطة الرصد والتقييم تشجيعاً منتظماً بغية النهوض بفعالية تدابير الاستجابة لتردي الأراضي والجفاف في الإطار الحالي لتسارع وتيرة تغير المناخ.

٥٦- وينبغي الاستزادة من تطوير نظم الإنذار المبكر أيضاً. وتطبيق توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا بشأن المعايير والمؤشرات، ونظم الإنذار المبكر والمعارف التقليدية حيثما أمكن ذلك.

٢- المستوى دون الإقليمي

٥٧- وينبغي أن تنشئ شبكات البرامج المواضيعية المزيد من الروابط المؤسسية مع برامج العمل دون الإقليمية، والمنظمات والشبكات الحالية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية التي تعمل في مجالات التنمية المستدامة، بغية النهوض بالتعاون دون الإقليمي في إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٥٨- وتدعـــى أمانة الاتفاقية والشركاء الآخرون إلى دعم وضع برنامج عمل دون إقليمي لجنوب شرق آسيا بالـــتعاون مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والآلية العالمـــية والوكـــالات المعنية الأخرى. وتدعى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والشركاء ذوو الصلة الآخرين إلى دعم وضع وتنفيذ برنامج عمل دون إقليمي لغرب آسيا، وإلى المساعدة على استكمال وتنفيذ برنامج العمـــل دون الإقليمي لآسيا الوسطى وتوفير الدعم لمنطقة المحيط الهادئ في تطوير التعاون دون الإقليمي. ويمكن استكشاف إمكانات التعاون في جنوب آسيا من خلال اجتماع دون إقليمي، يعقد بدعم من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية، حسب الاقتضاء.

٥٩- وقـــد حظيـــت القضايا المتصلة بعواصف الغبار وتحرك الرمال بالمزيد من الاهتمام من جانب الأطراف الآسيوية. وينبغي أن تعزز أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والمنظمات ذات الصلة دعمها للمبادرات التي تتبلور في آســـيا الآن لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة. وينبغي حث أمانة اتفاقية مكافحة التصحر فضلاً عن شركائها الآخرين ذوي الصلة على تسهيل التعاون بين الجنوب والجنوب.

٦٠- وتعتبر القضايا المتصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك إدارة تجمعات المياه والموارد المائية، من الهواجس المشتركة التي تساور الأطراف الآسيوية. وينبغي أن تستزيد اتفاقية مكافحة التصحر والمنظمات ذات الصلة والأطراف المانحة من دعمها المالي والتقني للمبادرات التي تتبلور حالياً للتغلب على أوجه القصور القائمة في هذه المجالات.

٣- المستوى الاقليمي

٦١- ويـــتعين أن تشجع شبكات البرامج المواضيعية، بدعم من الأمانة، والآلية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيـــئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، وغيرها من الوكالات المعنية، أفضل الممارسات في إدارة الأراضي وأن تنفّذ على نحو أكثر منهجية الأولويات والتوصيات التي حددتها لجنة العلم والتكنولوجيا.

٦٢- وتستحق البلدان المضيفة لشبكة البرامج المواضيعية ومديرو المهمات الثناء على الدور الذي يضطلعون به لدفع تنفيذ هذه الشبكات إلى الأمام في آسيا بوصفها أدوات اقليمية لدعم أنشطة بناء القدرات؛ وينبغي تشجيعهم على السعي للحصول على المزيد من الدعم من شتى المصادر بما فيها البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية.

٦٣- وتدعـــي المؤسســـات الأكاديمية والعلمية في البلدان المتقدمة والنامية إلى المشاركة في الإسهام في تنفيذ الأنشطة النموذجية استجابة إلى توصية لجنة العلم والتكنولوجيا وفريقها المخصص المعني بنظم الإنذار المبكر. وقد يكون تطوير الروابط بين نظم الإنذار المبكر وشبكة البرامج المواضيعية الأولى وشبكة البرامج المواضيعية الخامسة أمراً مفيداً في هذا المضمار.

٦٤- ينبغي تعزيز أنشطة شبكات البرامج المواضيعية الآسيوية لتسهيل تنسيق المعايير والمؤشرات المنطبقة على رصد وتقييم التصحر واستخدام هذه الشبكات في تيسير بناء القدرات. وينبغي تقديم نتائج أنشطة شبكات البرامج المواضيعية إلى أفرقة الدعم المركزية من أجل تعزيز تبادل وتعميم المعلومات والخبرات في ما بين هذه الأفرقة وبين الأطراف.

٦٥- ووفقاً لحصيلة المنتديات الآسيوية الأفريقية بشأن مكافحة التصحر، وكذلك الاجتماع الوزاري الآسيوي المنعقد في بيجينغ، الصين، في عام ١٩٩٧، المتعلق بإنشاء مركز آسيا - أفريقيا للبحوث والتنمية والتدريب من أجل مكافحة التصحر في بيجين، الصين، فإنه يتعين تعبئة الدعم اللازم على كافة المستويات، بما في ذلك دعم المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة، على أساس طوعي، من أجل تسهيل إنشاء مركز البحوث والتنمية والتدريب في أقرب وقت ممكن.

٦٦- وينبغي المضي قُدماً في تعزيز تعبئة الموارد وبناء القدرات على المستوى الإقليمي. وتناشد في هذا الإطار البلدان الأطراف الآسيوية وشركاؤها بنك التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية على زيادة دعمها لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في آسيا والمشاركة في عملية تقديم التقارير.

٦٧- وتنوه المنطقة الآسيوية بالدعم والمساعدة التي تقدمها وحدة التنسيق الإقليمية الآسيوية إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر في تنفيذ الاتفاقية. وينبغي مواصلة تشجيع تقديم التبرعات من الأطراف والمنظمات في المنطقة.

٦٨- وأعرب المشاركون في الاجتماع الخامس لمراكز التنسيق الآسيوية عن قلقهم إزاء تسارع تردي الأراضي وتدمير الموارد الطبيعية الناجم عن النزاعات الناشبة في المنطقة الأفريقية.

٦٩- وتدعو الضرورة إلى تعبئة الدعم لتنظيم اجتماع وزاري إقليمي آسيوي في عام ٢٠٠٣. ولا بد من الإعراب عن التقدير، في هذا الإطار، لعرض الإمارات العربية المتحدة استضافة الاجتماع الوزاري الثاني في عام ٢٠٠٣ الذي يتبع الاجتماع السادس لمراكز التنسيق الإقليمية في عام ٢٠٠٣ مباشرة.

٤ - المستوى الدولي

٧٠- ولا بد من دعم الاقتراح القاضي بتسمية مرفق البيئة العالمية آلية تمويل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقبل في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وكذلك في الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية التي ستنعقد في بيجينغ، الصين، في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وذلك بهدف ضمان الدعم الأمثل والمناسب التوقيت من جانب مرفق البيئة العالمية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، في الوقت الذي يعترف فيه بالدور المكمل الذي تلعبه الآلية العالمية في تعبئة الموارد.

٧١- ولا بـــد من التسليم في المنتديات الدولية المناسبة بأن تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في الأراضي الجافة و/أو المتردية يشكل أحد الدعامات الرئيسية في عملية تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمري القمة العالميين للأغذية في روما، إيطاليا، في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢.

٧٢- وتدعى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى تكثيف جهودها لإيجاد أوجه التآزر بين الاتفاقية والاتفاقـــيات البيئـــية المتعددة الأطراف الأخرى، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا العلمية والتقنية، والتركيز على استئصال الفقر، والتنمية الريفية وسبل كسب العيش البديلة، وتمكين المجتمعات المحلية بتنفيذ برامج اتفاقية مكافحة التصحر.

٧٣- وينـــبغي النهوض بتجارة المنتجات الزراعية من الأراضي الجافة في الأسواق الوطنية والدولية بغية تزويد المجـــتمعات الريفية بالموارد اللازمة لتعزيز إدارة النظام الإيكولوجي للأراضي الجافة وتحسين سبل كسب العيش المستدامة.

٧٤- ويتعين أن توصي لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بتدابير تسفر عن تحسين تنفيذ الاتفاقية.

٧٥- وينـــبغي أن تقـــوم أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بتنقيح "دليل المساعدة" من أجل عملية تقديم التقارير والاستعراض المقبلة، والبدء بإعداد اللمحات عن البلدان.

٧٦- وينبغي أن تعمل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر على تحديث المواد الإعلامية باستمرار. ويتعين تعزيز تبادل المعلومات بدعم من أمانة الاتفاقية، ومن شبكات البرامج المواضيعية وغيرها من الشبكات المعنية. وينبغي التشجيع على إقامة شبكات لقواعد البيانات حيثما أمكن ذلك.

٧٧- وتدعى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومؤتمر الأطراف إلى تحديد التدابير العاجلة من أجل تقريب موعد عملية تنفيذ الاتفاقية.

٧٨- وتناشد البلدان الأطراف الآسيوية البلدان الأطراف المتقدمة والمنظمات الشريكة استكمال برامجها الوطنية لتوفير الدعم على كافة المستويات.

المرفق الأول

التحضير للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

ألف - ترشيح نائب رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

١- عملاً بأحكام المادة ٤ من اختصاصات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، كما أُرفقت بالمقرر ١/م أ-٥، بشأن تكوين مكتب للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، رشحت البلدان الأطراف الآسيوية السيد خالد الشرع (الجمهورية العربية السورية) لمنصب نائب رئيس اللجنة.

باء - قائمة البلدان التي تقدم دراسات إفرادية في الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

٢- ينص المقرر ١/م أ-٥ المتعلق بطبيعة الاستعراض والمنهجية المستخدمة من جانب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية على أن ينهج الاستعراض المفصود به أن يكون عملية لتقاسم الخبرات واستخلاص العبر، نهجاً موضوعياً، مع ايلاء الاعتبار الواجب للمناطق والمناطق الفرعية الجغرافية. وعملاً بجدول الأعمال المؤقت للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (ICCD/CRIC(1)/1)، رشحت البلدان الأطراف الآسيوية البلدان التالية لتقديم دراسات إفرادية إبان الدورة:

المواضيع	البلد
١: عمليات الشراكة التي يسهم فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية	منغوليا
٢: الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية	الصين
٣: تعبئة الموارد وتنسيقها على المستويين المحلي والدولي بما في ذلك إبرام اتفاقات الشراكة	الهند، فييت نام، الصين
٤: أوجه الترابط والتآزر مع الاتفاقيات الأخرى المتصلة بالبيئة، ومع استراتيجيات التنمية الوطنية عند الاقتضاء	ميانمار
٥: تدابير استصلاح الأراضي المتردية	تركمانستان
٦: رصد وتقييم الجفاف والتصحر، نظم الإنذار المبكر للتخفيف من آثار الجفاف	جمهورية إيران الإسلامية
٧: وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان الأطراف النامية المتأثرة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة	اليمن

المرفق الثاني

المسائل الإقليمية عدا لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

١- تتجسد معظم القضايا الأساسية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تجسّداً واضحاً في الاستنتاجات والتوصيات. وبما أن العديد من البلدان في آسيا تسعى إلى تحقيق تقدم فني في وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية، فقد أشير إلى أن تنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الاقليمية وشبكات البرامج المواضيعية تنفيذاً متوازياً، بوصفها أطراً متضافرة ومتكاملة، من شأنه أن يعزز الأثر الكلي لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في آسيا. وأعادت بلدان آسيا الغربية والوسطى تأكيد التزامها بتسهيل وضع وتنفيذ برامج العمل دون الاقليمية. وأظهرت بلدان شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا ومنطقة المحيط الهادي اهتمامها بالنهوض بالتعاون دون الاقليمي، وذلك بمشاركة المنظمات دون الاقليمية عند الاقتضاء.

٢- وطلبت الأطراف الآسيوية تحديث "دليل المساعدة". وستقدم الأطراف لهذا الغرض تعليقاتها على "دليل المساعدة" بصيغته الحالية إلى الأمانة.

٣- واعتبر العديد من البلدان أنه من المناسب استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في آسيا على مستوى سياسي رفيع في عام ٢٠٠٣، حيث إن آخر مؤتمر وزاري اقليمي آسيوي انعقد في أيار/مايو ١٩٩٧. ورحب المشاركون في الاجتماع بعرض الإمارات العربية المتحدة استضافة المؤتمر. وسوف تيسّر أمانة الاتفاقية وضع الترتيبات اللازمة بالتشاور مع البلد المضيف، والبلدان والوكالات المانحة.

Annex III

LIST OF PARTICIPANTS

PARTIES

AUSTRALIA

Dr. Annemarie Watt
Department of Environment and Heritage
Environment Australia

BANGLADESH

Mr. Mahiuddin Ahmed
Joint Director
Department of Environment
Ministry of Environment and Forests

BELGIUM

Prof. Willem Van Cotthem
Ministry for Development Cooperation

CAMBODIA

Mr. Tuot Saravuth
Deputy Director
Planning, Statistic and International Cooperation Department
Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries

CHINA

Mr. Tuo Liu
NFP/Director General
China National Committee for Implementation of UNCCD

Mr. Zhongze Wu
Programme Officer
China National Committee for Implementation of UNCCD

Dr. Dongmei Wang
Associate Professor/TPN4 Task Manager
China National Committee for Implementation of UNCCD

Prof. Hongbo Ju
TPN 1 Task Manager/ Director General
TPN 1 Host Institution
Institute of Forest Resource Information Technologies
Chinese Academy of Forestry

CZECH REPUBLIC

Ms. Dagmar Kubinova
Deputy Director
Department of Global Relations, Ministry of Environment

EUROPEAN COMMUNITY

Mr. Marco Morettini
Directorate General for Development
Unit DEV B4 “Environment and Rural Development”
European Commission

FIJI

Mr. Inoke Ratukalou
UNCCD National Focal Point/ Principal Research Officer
Department of Land Resources, Planning and Development
Ministry of Agriculture, Sugar and Land Resettlement

GERMANY

Ms. Annette Chammas
Desk Officer
Ministry of Economic Cooperation and Development

Mr. Berthold Hansmann
Technical Advisor/Combating Desertification in Lebanon (CoDel)
German Development Cooperation

INDIA

Mr. Rajkumar Chandramohan
Joint Secretary/National Focal Point
Ministry of Environment and Forests

Dr. Pratap Narain
Director/TPN 2 Task Manager
Central Arid Zone Research Institute (CAZRI)

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

Mr. Hossein Badripour
Senior Expert/TPN 3 Task Manager
Forest and Range Organization

Mr. Naser Moghaddasi
Coordinator
Specialised Secretariat for UNCCD Related Activites
Forest and Range Organization

ITALY

Mr. Giorgio Trabattoni
Counsellor
Department of Cooperation, Ministry of Foreign Affairs

Ms. Giulia Bertelletti
Intern
Italian Embassy

JAPAN

H.E. Mr. Kishichiro Amae
Ambassador
Embassy of Japan in Syrian Arab Republic

Mr. Hidemi Taguchi
Advice Director
Global Environment Issues Development, Ministry of Environment

Mr. Wataru Otsuka
Officer
Multilateral Cooperation Department, Ministry of Foreign Affairs

JORDAN

Mr. Khalaf Aloklah
UNCCD National Focal Point/ Director of Internal Auditing
Nature, Lands and Conservation Department
The General Corporation for Environment Protection (GCEP)

Mr. Abdel-Majid Khabour
CST Vice-President for the Asian Region/Environmental Researcher
Water and Environment, Ministry of Planning

KAZAKHSTAN

Mr. Kairat Aitekenov
UNCCD National Focal Point/Director
Environmental Policy
Environmental Policy Department
Ministry of Natural Resources and Environmental Protection

KUWAIT

Mrs. Ebtisam Ali Al-Obaid
Director
Soil and Arid Lands Department
Environment Public Authority

KYRGYZSTAN

Mr. Kubanychbek Kulov
Director
Irrigation Institute
Ministry of Agriculture and Water Resources

LAO PDR

Mr. Soukata Vichit
Director-General
Department of Environment
Science Technology and Environment Agency

LEBANON

Mr. Fady Asmar
National Focal Point
Ministry of Agriculture

Ms. Abir Abul-Khoudoud
Agricultural Engineer - Management Team of Desertification Project
Ministry of Agriculture

MONGOLIA

Ms. Namsrai Sarantuya
UNCCD National Focal Point
Strategic Planning Department, Ministry of Nature and Environment

MYANMAR

Mr. U Thiri Tin
Deputy Director
Dry Zone Greening Department
Ministry of Forestry

NEPAL

Mr. Batu Krishna Uprety
Ecologist
Ministry of Population and Environment

NETHERLANDS

Mr. Jos Lubbers
Senior Policy Advisor, Desertification
Environment and Development Department
Forests and Biodiversity Division

PAKISTAN

Mr. Kalimullah Shirazi
Deputy Secretary (Land and Water)
Ministry of Environment, Local Government and Rural Development
Ministry of Foreign Affairs

PALAU

Mr. Ethan Daniels
National Science Coorinator
Office of the President, Office of Environmental Response and Coordination (OERC)

QATAR

Mr. Ali Hashim Al-Yuosef
Head of Soil Section
Department of Agricultural and Water Research, Ministry of Municipal Affairs and Agriculture

REPUBLIC OF KOREA

Dr. Ho Joong Youn
Research Forester
Forest Environment
Korea Forest Research Institute

SAUDI ARABIA

Dr. Ali Saad Altokhais
Deputy Minister for Water Affairs
Ministry of Agriculture and Water

Mr. Helal Alharty
Environmental Geologist
Water Department, Minstry of Agriculture and Water

Mr. Abdulaziz AlHowaish
Director of Environment Section
Range and Forest Department, Ministry of Agriculture and Water

SRI LANKA

Mr. Kusumadasa Mahanama Indiketiya Hewage
Director
Natural Resources Management
Ministry of Environment and Natural Resources

SYRIAN ARAB REPUBLIC

Mr. Khaled Al-Shara'a
UNCCD Focal Point
General Commission for Environmental Affairs (GCEA)
Ministry for State Environmental Affairs

Mr. Jamal Jamaleddin
TPN 4 Task Manager
Network for Water Resources Management in Agriculture in Asian Countries
Ministry of Irrigation

Mr. Naim M. Kaddah
Chairman of the Environmental Protection and Sand Development

Ms. Rama Aziz
Agricultural Engineering Associate
Horticulture Department, Ministry of High Education

Mr. Mahmoud Al-Hodi
Damascus Farmers Union

Mr. Koussay Aldahhak
International Organizations and Conferences Department, Ministry of Foreign Affairs

Dr. Maamoun Malakani
Technical Affairs Department, Ministry of Irrigation

Mr. Akram Khalil
Agriculture Engineer
Syndicator of Syrian Agriculture Engineers

Mr. Atef Abdulal
Ministry of Agriculture

TAJIKISTAN

H.E. Mr. Davlatsho Gulmakhmadov
Minister
State Committee for Land Resources and Land Management

THAILAND

Mr. Sopon Chomchan
Land Use Planning Specialist/UNCCD
National Focal Point
Land Development Department, Ministry of Agriculture and Cooperative

Mr. Worapong Waramit
Soil Surveyor
Land Development Department, Ministry of Agriculture and Cooperative

TURKMENISTAN

Mr. Muhamet Durikov
National Coordinator of the UNCCD
National Institute of Deserts, Flora and Fauna
Ministry of Nature Protection of Turkmenistan

UNITED ARAB EMIRATES

Dr. Salem Al-Dhaheri
Director-General
Federal Environment Agency

Mr. Hamad Saif Al Mazroui
Director
Agricultural Services
Federal Environment Agency

Mr. Mahboub Hassan Saleh
Environmental Researcher
Federal Environment Agency

UZBEKISTAN

Mr. Anatoly Ovchinnikov
Chief/National Focal Point UNCCD
International Department of Glavgidromet
Main Administration of Hydrometeorology

VIET NAM

Ms. Pham Minh Thoa
Forestry Official
International Cooperation
Planning Division
Department for Forestry Development

YEMEN

Mr. Ahmed Hussein Abobakr Al-Attas
Director General
Directorate of Forestry and Desertification Control
Ministry of Agriculture and Irrigation

ORGANIZATION HAVING RECEIVED A STANDING INVITATION TO PARTICIPATE AS OBSERVER IN THE SESSION AND THE WORK OF THE GENERAL ASSEMBLY AND MAINTAINING PERMANENT OBSERVER MISSION AT HEADQUARTERS

PALESTINE

Mr. Asem Khalifa
Sanitary Engineer
Palestine Liberation Organization
Representation in Syrian Arab Republic

UNITED NATIONS SECRETARIAT OFFICES,

SPECIALIZED AGENCIES AND RELATED ORGANIZATIONS

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION

Prof. Hassan Abdel Nour
Senior Forestry Officer
Regional Office for Near East

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME

Mr. Taoufik Ben Amara
Resident Representative in Syrian Arab Republic

Mr. Elie Kodsi
Regional Programme Manager
Drylands Development Centre - Arab States, Lebanon

UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME

Mr. Abdu Al Assiri
Programme Officer and Coordinator for SRAP in West Asia
Regional Office for West Asia (ROWA)

Ms. Gemma Shepherd
Associate Programme Officer
Division of Environmental Policy Development and Law

WORLD FOOD PROGRAMME

Mr. Mohamed El-Kouhene
Country Director, Syrian Arab Republic

Mr. Bashar Akkad
Programme Assistant, Syrian Arab Republic

Ms. Nadia Yafai
Staff Assistant, Syrian Arab Republic

INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ARAB CENTER FOR THE STUDIES OF ARID ZONES AND DRY LANDS

Mr. Hassan Habib
Director of Monitoring and Combating Desertification Project

Prof. Gilani Abdelgawad
Director of Soil and Water Use Division

ARAB ORGANIZATIO FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Dr. El Mustafa Darfaoui
Head
Range, Forest and Environment Section

INTERNATIONAL CENTER FOR AGRICULTURAL RESEARCH IN THE DRY AREAS

Dr. Theib Oweis
Water Management/Supplemental Irrigation Specialist

NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

China

China National Sand Control and Desert Industry Society, State Forestry Administration

Dr. Guosheng Wang

Indonesia

Indonesian Institute of Sciences (LIPI), Research Center for Biology, Treub Laboratory

Mr. Beth Paul Naiola

Islamic Republic of Iran

Centre for Sustainable Development (CENESTA)

Ms. Khadija-Catherine Razavi

Pakistan

Society for Conservation and Protection of Environment (SCOPE)

Mr. Tanveer Arif

Sungi Development Foundation

Mr. Shahid Zia

Uzbekistan

International Central Asian Biodiversity Institute (BIOSTAN)

Mr. Oleg Tsaruk

- - - - -